25 November 2010
Arabic
Original: English

المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع العاشر
جنيف، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر – ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت
عرض غير رسمي للطلبات المقدمة في إطار المادة ٥ ولتحليل هذه الطلبات

تحليل الطلب الذي قدمته زمبابوي لتمديد الأجل المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية

مقدم من رئيسة المؤتمر الاستعراضي الثاني باسم الدول الأطراف المكلفة بتحليل طلبات التمديد

١- صدّقت زمبابوي على الاتفاقية في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة لزمبابوي في ١ آذار/مارس ١٩٩٩. وأبلغت زمبابوي، في تقرير الشفافية الأولي الذي قدمته في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، عن المناطق المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها التي تحتوي أو يُشتبه في أنها تحتوي على ألغام مضادة للأفراد. وقد كانت زمبابوي ملزمة بتدمير أو بضمان تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغومة المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها بحلول ١ آذار/مارس ٢٠٠٩. وإذ رأت زمبابوي أنها لن تستطيع تحقيق ذلك بحلول ذلك التاريخ، فقد قدمت إلى الاجتماع التاسع للدول الأطراف المعقود في عام ٢٠٠٨ طلب تمديد للأجل المحدد لها بمدة ٢٢ شهراً، أي إلى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وقد اتفق الاجتماع التاسع بالإجماع على الموافقة على طلب التمديد.

٢- وإذ وافق الاجتماع التاسع على طلب زمبابوي في عام ٢٠٠٨، ورغم ملاحظته أنه من المؤسف أن تعجز دولة من الدول الأطراف عن أن تحدد بدقة حجم العمل المتبقي وكيفية إنجازه بعد مضي قرابة عشر سنوات على دخول الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة لها، فقد أعرب عن يقينه من أن زمبابوي تعتزم اتخاذ الخطوات اللازمة لتحديد الحجم الحقيقي للتحدي المتبقي، ومن ثم وضع خطط تبيّن بدقة الوقت الذي

الرجاء إعادة الاستعمال

سيستغرقه إتمام تنفيذ ما هو مطلوب بموجب المادة ٥. ولاحظ الاجتماع التاسع، في هذا السياق، أهمية أن تطلب زمبابوي من الوقت ما تحتاجه فقط للإحاطة بالوقائع ذات الصلة ولوضع خطة هادفة واستشرافية استناداً إلى تلك الوقائع. ولاحظ الاجتماع التاسع، بالإضافة إلى ذلك، أن زمبابوي، عندما طلبت التمديد لمدة ٢٢ شهراً، كانت تعتبر أنها ستحتاج إلى سنتين تقريباً ابتداءً من تاريخ تقديم الطلب لتكوين فكرة واضحة عن التحدي المتبقي ولوضع خطة مفصلة وتقديم طلب تمديد ثانٍ.

٣- وفي ٣ آب/أغسطس ٢٠١٠، قدمت زمبابوي طلباً إلى رئيسة المؤتمر الاستعراضي الثاني التمست فيه تمديد الأجل المحدد لها وهو ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، كتبت رئيسة المؤتمر الاستعراضي الثاني إلى زمبابوي طالبة إليها موافاتها بمزيد من المعلومات. وردّت زمبابوي في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وقدمت، في التاريخ نفسه، طلب تمديد منقحاً إلى رئيسة المؤتمر الاستعراضي الثاني أدرجت فيه معلومات إضافية للإجابة عن أسئلة الرئيسة. وتطلب زمبابوي تمديداً لمدة ٢٤ شهراً، حتى ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣.

٤- ويشير الطلب إلى أن زمبابوي، عندما قدمت أول طلب للتمديد، كانت قد ضربت طول حقول الألغام المسجَّل أو الممسوح بعرضٍ قُدّر بـ ١,٣ كيلومتر، فكانت النتيجة مساحة مقدَّرة لإجمالي المنطقة الملغومة تفوق مساحتها الحقيقية. وجاء في الطلب أنه، بعد أخذ تنوع مصادر المعلومات في الاعتبار والاستفادة من الخبرة الهائلة التي اكتسبتها السَّرية الوطنية لإزالة الألغام خلال أكثر من ١٢ عاماً من العمل في مجال إزالة الألغام، أجرى المركز الزمبابوي للعمل المتعلق بالألغام تحليلاً أكثر تفصيلاً أثناء فترة التمديد الأولية يعطي فكرة أدق عن الوضع القائم. ويشير الطلب كذلك إلى أن زمبابوي أدركت الآن أن التلوث بالألغام قد شمل في الأصل المناطق الملغومة العشر التالية التي تبلغ مساحتها الإجمالية ٥١١,٠٥ كيلومتراً مربعاً وهي: فيكتوريا فولز إلى منطقة إمليبيزي (٢٨٦ كيلومتراً مربعاً)، ومنطقة موسنجيزي إلى روينيا (١٤٥,٢٨ كيلومتراً مربعاً)، ومن مركز سانغو الحدودي إلى كروكس كورنر (٢٢,٩ كيلومتراً مربعاً)، ومن روسيتو إلى موزيتي ميشن (٢٨,٨ كيلومتراً مربعاً)، ومن شيبا فوريست إلى بيكون هيل (٢٠ كيلومتراً مربعاً)، وبورما فالي (١,٣٢ كيلومتر مربع)، وروشنغا (٢,٨ كيلومتر مربع)، ولوسولو (٢,٨ كيلومتر مربع)، وموكومبورا (٠,٥٥ كيلومتر مربع)، وكاريبا (٠,٦ كيلومتر مربع).

٥- وطلبت رئيسة المؤتمر الاستعراضي الثاني إلى زمبابوي أن تقدم معلومات أكثر تفصيلاً عن نطاق سجلات جيش زمبابوي الوطني. وردت زمبابوي بالقول إن الخرائط لا تشتمل على بيانات وافية وإنما تُظهر فقط موقع حقول الألغام بشكل عام والحُفر التي حُفرت وإن سجلات زرع الألغام ليست متاحةً إلا فيما يتعلق بجزء صغير من حقول الألغام

Reinforced Ploughshare التي تشمل المنطقة الممتدة من نهر ليمبوبو إلى نهر ميونيزي في حقل الألغام كروكس كورنر. وطلبت الرئيسة إلى زمبابوي كذلك أن تقدم معلومات أكثر تفصيلاً عن المنهجيات المستخدمة في إنجاز عمليات المسح المختلفة المذكورة في الطلب. وأجابت زمبابوي بالإشارة إلى أن منظمة هالو تراست (HALO Trust) أجرت مسحاً شمل كلّ حقل الألغام الممتد على الحدود بين زمبابوي وموزامبيق عن طريق إيفاد أفراد منها لزيارة المناطق والمجتمعات المحلية وإلى أن المنظمة المذكورة أنجزت مسحاً تقنياً داخل إقليم موزامبيق في أربعة مواقع للتأكد من نوع الألغام ومن كثافة زرعها. وأشارت زمبابوي أيضاً إلى أن شركة كوخ – ماينسيف (Koch-MineSafe) علمت بموقع حقل ألغام موكومبورا من المجتمعات المحلية عندما كانت تزيل الألغام من حقل الألغام *Cordon Sanitaire*.

٦- ويشير الطلب إلى أن هناك ثلاثة أنواع مختلفة من حقول الألغام حُدّدت استناداً إلى عمليات التخطيط العسكري وإلى العدد المحدود من السجلات المتوفرة إلى جانب الخبرة المكتسبة من عمل السرَّية الوطنية لإزالة الألغام. وتلك الحقول تتألف عموماً من حقول من نوع *Cordon Sanitaire* الذي يتكون من ثلاثة صفوف من الألغام المضادة للأفراد التي تُزرع وفقاً لنمط واحد تحت سطح الأرض بعرض ٢٥ متراً، في مناطق تقع بالقرب من الحدود الدولية أو على جانبيها مباشرةً، وحقول الألغام من نوع *Ploughshare* التي تتكون أساساً من ثلاثة صفوف من الألغام الشظوية الاتجاهية المضادة للأفراد المركّبة على ركائز يتراوح طولها بين نصف متر ومتر واحد محميةً بألغام مضادة للأفراد تحت سطح الأرض، وحقول الألغام من نوع *Reinforced Ploughshare*، التي تتكون من ستة صفوف من الألغام الشظوية الاتجاهية المضادة للأفراد من نوع Ploughshare مركّبة على ركائز يتراوح طولها بين نصف متر ومتر واحد محمية بألغام مضادة للأفراد تحت سطح الأرض. ويشير الطلب كذلك إلى أنه كان هناك دائماً، أثناء عملية الزرع، بعض التباين في عملية الزرع نفسها كما في أنواع الألغام التي تم زرعها.

٧- ويشير الطلب إلى أن الجهود المبذولة لإزالة الألغام قد بدأت بُعيد نيل زمبابوي استقلالها. وجاء في الطلب كذلك أن الألغام قد أُزيلت، حتى هذا التاريخ، من مساحة إجمالية قدرها ٢٩٥,٨ كيلومتراً مربعاً، وقد أسفر ذلك عن تدمير ٨٨٧ ١٩٦ لغماً مضاداً للأفراد كما جاء في الطلب أنه تم في أوائل فترة ما بعد الحرب العثور سنوياً على ما متوسطه ٦٠٠ من الذخائر غير المتفجرة وبلغ العدد الإجمالي لتلك الذخائر ٦٢١ ١ من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠. ويشير الطلب إلى أن جيش زمبابوي الوطني قام بأنشطة إزالة الألغام في منطقة فيكتوريا فولز إلى حقل ألغام إمليبيزي (٢٨٦ كيلومتراً مربعاً) ومركز سانغو الحدودي إلى كروكس كورنر (٣,٦ كيلومترات مربعة) وإلى أن إزالة الألغام من حقل الألغام الممتد من ميسينجيزي إلى روينيا (٦,٢ كيلومترات مربعة) قد أُنجزت في إطار مشروع "كوخ – ماينسيف" الذي موله الاتحاد الأوروبي بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠. كما جاء في الطلب أنه تم تطهير ١٥ كيلومتراً مربعاً إضافياً (منها عشرة كيلومترات مربعة من الحُفر المطهرة على

الحدود وخمسة كيلومترات مربعة بالقرب من مركز فوربس الحدودي) ولم يتم ذلك التطهير وفقاً للمعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام ومن ثم تجب معالجتها في إطار أنشطة تطهير لاحقة وبالتالي فإنها لم تدرَج ضمن المساحة الإجمالية التي تم تطهيرها.

٨- ويشير الطلب إلى أن هناك، بالإضافة إلى المنطقة الذي تم تطهيرها، عدداً من المناطق التي يمكن حذفها من قائمة المناطق المتبقية وذلك لعدة أسباب: مساحة ٠,٢٣ كيلومتر مربع من حقل الألغام الممتد من موسينجيزي إلى روينيا و٤,٩ كيلومتر مربع من حقل الألغام الممتد من روسيتو إلى موزيتي ميشين، تم تحديدها والاتفاق على أنها تقع داخل إقليم موزامبيق ومساحة ٨,٨ كيلومترات مربعة من حقل ألغام شيبا فوريست إلى بيكون هيل تم تحديدها والاتفاق على أنها تقع على جانبي الحدود بين موازمبيق وزمبابوي وبالتالي فإن ملكيتها تتوزع بين البلدين[(١)].

٩- ويشير الطلب إلى أنه لا يزال يتعين معالجة مساحة إجمالية تبلغ ٢٠١,٣٢ كيلومتر مربع من حقول الألغام المشتبه فيها، وهي تتكون من ٣,١ كيلومترات مربعة من حقول الألغام من نوع *Cordon Sanitaire* و١٩٨,٢٢ كيلومتراً مربعاً من حقول الألغام من نوع *Ploughshare* أو *Reinforced Ploughshare*. ويشير الطلب كذلك إلى أنه يمكن، استناداً إلى البيانات المتوفرة، افتراض أن المناطق الملغومة الممتدة من موسينجيزي إلى روينيا ومن مركز سانغو الحدودي إلى كروكس كورنر، ومن ريستو إلى موزيتي ميشين ومن شيبا فوريست إلى بيكون هيل وبورما فالي دقيقة بشكل معقول (باستثناء حقل الألغام *Cordon Sanitaire* في كروكس كورنر – مركز سانغو الحدودي، وهو غير مسجل ولكنه معروف وبالتالي يتطلب مسحاً إضافياً) وأنه إذا ما توفرت الموارد، سيكون ضرورياً التأكد من دقة المعلومات المتاحة عن حقوق الألغام هذه عن طريق إجراء مسح عام محدود النطاق. ويشير الطلب كذلك إلى أن حقول ألغام لوسولو وموكومبورا وكاريبا وروشينغا تتطلب جميعها إجراء عمليات مسح تقني أكثر تفصيلاً لكن الأرقام المقدمة تستند إلى تحليل معقول للبيانات المتوفرة. وقد لاحظت الدول الأطراف المكلفة بتحليل الطلبات المقدمة بموجب المادة ٥ من الاتفاقية (ويشار إليها فيما يلي باسم "فريق التحليل") أن المساحة المقدرة الجديدة البالغة ٢٠١,٣٢ كيلومتر مربع من الأراضي التي لم تعالج بعد هي أقل بكثير من المساحة المقدرة المبيّنة في طلب زمبابوي المقدم لعام ٢٠٠٨.

١٠- ويشير الطلب إلى أنه بالنظر إلى كون حقول الألغام معروفة، فإن الأسلوب المستخدم في الإفراج عن الأراضي يتمثل في التطهير التام بعد إجراء مسح تقني لضمان عدم هدر الموارد في تطهير مناطق غير ملوثة. ويشير الطلب إلى أنه تم حتى الآن استخدام أسلوبين

(١) نزولاً عند طلب رئيسة المؤتمر الاستعراضي الثاني التعليق على مشروع التحليل، أضافت زمبابوي أنها لم تنظم بعد زيارة إلى المنطقة المعنية للتحقق من الاستنتاجات الخاصة بحقل الألغام الواقع في إقليم موزامبيق أو الذي يقع على جانبي الحدود بين موزامبيق وزمبابوي.

في تطهير حقول الألغام: فقد استخدمت كوخ – ماينسيف أسلوباً جمع بين التطهير الميكانيكي (باستخدام أسلوب الحرّاثة الأرضية) وتقنيات عادية لإزالة الألغام يدوياً، تليها عملية مستقلة خارجية للتأكد من النوعية، بينما اعتمد جيش زمبابوي الوطني في عملية تطهير مناطق الألغام على تقنيات إزالة الألغام العادية، ثم نفّذ عملية داخلية للتأكد من النوعية (باستثناء ما يتعلق بمساحة قدرها ٣,٦ كليومترات مربعة في المنطقة الممتدة من كروكس كورنر إلى سانغو، التي شهدت أحدث عملية تطهير والتي لم تخضع حتى الآن لأي عملية للتأكد من النوعية). ويشير الطلب إلى أن العقد التجاري لإزالة الألغام من حقل الألغام الممتد من موسينجيزي إلى روينيا، ينص على تكليف شركة تجارية خارجية بإجراء عملية التأكد من النوعية من خلال الرصد والإشراف. كما يشير الطلب إلى أن مزيلي الألغام لم يشاركوا في عملية التطهير الأولي يقومون بعملية مراقبة النوعية/التأكد من النوعية عن طريق التحقق بعد التطهير في المناطق التي قامت السرَّية الوطنية لإزالة الألغام بتطهيرها.

١١- ويشير الطلب إلى استمرار وقوع ضحايا في المناطق التي نُفِّذ فيها مشروع كوخ – ماينسيف في المناطق الصغيرة التي لم يتم تطهيرها في إطار المشروع وإلى أنه رغم كون تلك المناطق معلّمة، فإن أغلبية العلامات قد زالت بعد مرور عشر سنوات على إنجاز المشروع، فلم يعد السكان يميّزون الآن بين المناطق التي تم تطهيرها وتلك التي لم يتم تطهيرها. ويشير الطلب كذلك إلى أنه كان يجري في الماضي تنفيذ برنامج لتوعية المجتمعات المعرَّضة للخطر بشأن أخطار الألغام في تلك المناطق لكن ذلك لم يستمر بسبب قلة الموارد، وأن ثمة حاجة لتأمين الموارد بهدف ضمان إبعاد المدنيين بشكل فعال عن تلك المناطق وضمان اطلاع المدنيين على الوضع القائم. كما يشير الطلب إلى أن التوعية بشأن أخطار الألغام في هذه المنطقة وغيرها من المناطق الشديدة التأثر ستحظى بالأولوية في الخطط المستقبلية وأنه سيتم في المستقبل نقل عهدة الأراضي المتروعة الألغام إلى المجتمعات المحلية بصورة أكثر منهجية.

١٢- وكما ذُكر آنفاً، تطلب زمبابوي تمديداً لمدة ٢٤ شهراً (حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣). ويشير الطلب إلى أن زمبابوي، بطلبها هذا التمديد، تعتزم التماس المساعدة التقنية الدولية والحصول عليها من أجل التدريب والتجهيز لإجراء مسح محدود ولزيادة الكفاءة في مجال إزالة الألغام. ويشير الطلب أيضاً إلى أن المناطق الأربع التي لا تزال "مجهولةً" (روشينغا ولوسولو وموكومبورا وكاريبا) ستخضع للمسح وإلى أن عمليات مسح أخرى ستنفَّذ في المنطقة الملغومة في كروكس كورنر وفي مركز سانغو الحدودي. ويشير الطلب كذلك إلى أنه لا يُعتقد أن مساحة أي من تلك المناطق كبيرة وإلى أنه من المتوقع أن تستغرق عملية المسح نحو شهرين. وبالإضافة إلى ذلك، يشير الطلب إلى أنه بموازاة عملية المسح، ستعمل فرق إزالة الألغام في زمبابوي، بدعم من المجتمع الدولي، على اكتساب الدراية وعلى تحديث مهاراتها من أجل تنفيذ عملياتها بصورة أسرع وبقدر أكبر من الفعالية والأمان. ويشير الطلب في الختام إلى أنه بعد عملية المسح وإعادة التدريب وزيادة الموارد وجمع الأموال

التي ستستغرق سنتين، ستقدم زمبابوي طلباً آخر لتمديد الأجل المحدد بحيث تتمكن من وضع خطة واضحة وفعالة من أجل إزالة الألغام نهائياً من جميع حقول الألغام المتبقية.

١٣- ويشير الطلب إلى الأمور التالية التي ترى زمبابوي أنها كانت بمثابة ظروف معيقة أثناء فترة العشر سنوات الأولى التي تلت دخول الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة لزمبابوي، وهي: (أ) نتيجة للعقوبات الاقتصادية، عجزت زمبابوي عن الحصول على أموال من المؤسسات المالية الدولية كما عجزت عن استيراد المعدات وعن التعاقد مع الشركات التجارية المختصة في مجال إزالة الألغام؛ (ب) شهدت زمبابوي نقصاً في معدات إزالة الألغام، والمعدات المتوفرة حالياً صارت بالية؛ (ج) عجزت زمبابوي عن تمويل عمليات إزالة الألغام بمفردها تمويلاً كاملاً، كما أن ثمة ضغوطاً أخرى على الميزانية تحد من قدرة زمبابوي على الوفاء بالتزاماتها الوطنية كضرورة تأمين الواردات من الأغذية والطاقة والوقود؛ (د) لم تحصل زمبابوي على أي دعم من المجتمع الدولي منذ عام ٢٠٠٠ وظلت معزولة عن التطورات التي حصلت في مجال تقنيات ومعايير إزالة الألغام.

١٤- ويشير الطلب إلى وجود اعتقاد بأن برنامج تطهير زمبابوي من الألغام سيكلف نحو ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة استناداً إلى الاعتبارات التالية: (أ) ٣٨١ كيلومتراً من واجهة حقول الألغام من نوع *Cordon Sanitaire* بعرض ٢٥ متراً تتكون، بصفة عامة، من ثلاثة صفوف من الألغام المضادة للأفراد وتحتوي على نحو ٥٠٠ ٥ لغم لكل كيلومتر من الواجهة؛ (ب) ٥٣٨,٨ كيلومتراً من واجهة حقول الألغام من نوع *Ploughshare* بعرض ٤٠٠ متر تتكون، بصفة عامة، من ثلاثة صفوف من الألغام الشظوية الاتجاهية المحمية بألغام مضادة للأفراد بمعدل ١٠٠ لغم من نوع *Ploughshare* و٣٠٠ لغم مضاد للأفراد لكل كيلومتر من الواجهة، أو حقول ألغام من نوع *Reinforced Ploughshare* بعرض ٤٠٠ متر وتتكون من أربعة صفوف من الألغام الشظوية الاتجاهية محمية بألغام مضادة للأفراد بمعدل ١٠٠ لغم من نوع ploughshare و٨٠٠ ٥ لغم مضاد للأفراد لكل كيلومتر من الواجهة؛ (ج) يبلغ متوسط التكلفة دولاراً واحداً لكل متر مربع بالنسبة لتكاليف البرنامج الإجمالية؛ (د) تُقدر المساحة التي سيُفرج عنها بوسائل غير التطهير بـ ٥٠ في المائة من ٢٠١,٣٢ كيلومتر مربع.

١٥- ويتضمن الطلب جداول تشير إلى الأنشطة المحددة زمنياً التي ستُنفَّذ على مدى فترة التمديد. وستشتمل المرحلة الأولى من التنفيذ على إعادة تدريب جميع مزيلي الألغام على أساليب إزالة الألغام، وتدريب ١٢ عاملاً يتم اختيارهم من ذوي الخبرة على إجراء المسح، كما تشتمل على مسح غير تقني لأربع مناطق "مجهولة" (روشينغا ولوسولو وموكومبورا وكاريبا)، وعلى مسح تقني لمناطق صغيرة في كل حقل ألغام من حقول الألغام الخمسة المعروفة، وعلى أنشطة توعية بشأن أخطار الألغام في المناطق الشديدة التأثر، وعلى نقل مركز العمل المتعلق بالألغام في زمبابوي إلى خارج مواقع التجمع العسكري، وعلى بلورة معايير

زمبابوي الوطنية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام وفقاً للمعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام. وتشتمل المرحلة الثانية على مواصلة تعبئة الموارد وإعادة تجهيز سرايا إزالة الألغام ونشرها بطريقة أكثر فعالية، والتعاون مع الشركاء في الإشراف على التعاقد بشأن أنشطة التطهير و/أو التعاون الوثيق مع منظمات دولية أو محلية توافق على القيام بأنشطة تطهير كبيرة. وتشتمل المرحلة الثالثة على البدء في كبرى عمليات التطهير وفي وضع وتنفيذ خطة استراتيجية وطنية للعمل المتعلق بالألغام.

١٦- ويشير الطلب إلى أنه إذا استمرت الجهات المانحة في عزل زمبابوي، فستحاول الحفاظ على قدرتها الحالية وستسعى، تبعاً للوضع المالي، إلى زيادة الدعم الذي تقدمه. ويشير الطلب كذلك إلى أن موارد زمبابوي المالية ضئيلة جداً وإلى أن سَرّية إزالة الألغام المكونة من ١٤٠ فرداً لا تملك سوى ٢٤ جهازاً كاشفاً للمعادن صالحاً للاستخدام، والقليل جداً من المعدات الواقية للأشخاص التي لا تزال صالحة للاستعمال. ويشير الطلب كذلك إلى أن زمبابوي ستحتاج إلى ٥٠ سنة أخرى لحل هذه المشكلة بالنظر إلى معدلات التطهير الحالية التي تتراجع بسبب قلة معدات إزالة الألغام. ولاحظ فريق التحليل أنه قد يتسنّى تقدير المدة الزمنية المطلوبة تقديراً أدق بعد إجراء المسح وبناء القدرات وبذل الجهود لتعبئة الموارد.

١٧- وطلبت رئيسة المؤتمر الاستعراضي الثاني إلى زمبابوي أن تقدم معلومات مفصلة بشأن مدى وثوقها من الحصول على الدعم الخارجي، وأن تقدّم معلومات إضافية عن المنظمات التي تجري محادثات مع زمبابوي، وأن تحدد ما إذا كان هناك أجل معين سيتسنى لها فيه الحصول على هذا الدعم ونوع الدعم الذي سيُقدم لها. وأجابت زمبابوي بالإشارة إلى كونها متفائلةً بشأن تطوير قدراتها إلى جانب الحصول على الدعم المادي، رغم أنه لم تحدّد في الوقت الحاضر أي آجال يُرجَّح أن تحصل زمبابوي فيها على الدعم. وأشارت زمبابوي كذلك إلى عدد من المنظمات التي زارت زمبابوي، بما فيها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة هالو تراست (HALO Trust)، والمجموعة الدانمركية لإزالة الألغام، وإلى كون جميع هذه المنظمات قد أبدت رغبتها في تعبئة الموارد من أجل مساعدة زمبابوي في التصدي لمشكلة ما تبقى من الألغام. وأشارت زمبابوي كذلك إلى أنها على اتصال بمنظمة المعونة الكنسية الدانمركية (Danish Church Aid) وبالمؤسسة السويسرية لإزالة الألغام، اللتين تُزمعان زيارة زمبابوي من أجل تقييم احتياجاتها فيما يخص العمل المتعلق بإزالة الألغام وقد أبدتا استعدادهما لتقديم المساعدة.

١٨- وسألت رئيسة المؤتمر الاستعراضي الثاني زمبابوي عما إذا كانت المنظمات المحلية قد سعت إلى الحصول على تمويل من أجل القيام بعمليات في زمبابوي، حيث إن زمبابوي قد ذكرت أن هناك ثماني شركات تجارية مسجلة في زمبابوي ومختصة بإزالة الألغام، بعضها يتمتع بخبرة دولية، ولا يشارك أي منها في عمليات إزالة الألغام في زمبابوي في الوقت الحاضر بسبب قلة الأموال. وأجابت زمبابوي بالقول إن هناك شركة تجارية محلية واحدة

تنشط في مجال إزالة الألغام أبلغت رسمياً عن أنها تحاول الحصول على تمويل من أجل العمل في زمبابوي ولكن جهودها لم تُثمر شيئاً حسبما جاء في التقارير الواردة. وقالت زمبابوي كذلك إن شركتين تجاريتين محليتين تعملان في مجال إزالة الألغام قد أشارتا في الشهر الماضي إلى أنهما ستحاولان تعبئة الموارد من أجل إزالة الألغام في زمبابوي وإن زمبابوي لم تحصل حتى الآن على أي رد بشأن التقدم الذي أحرزتاه. وتلاحظ زمبابوي كذلك أن بعض الشركات قد أبلغت عن صعوبة جمع الأموال في الوقت الحاضر من أجل إزالة الألغام محلياً.

١٩- ويشير الطلب إلى أن العمل الذي سينجَز أثناء فترة التمديد المطلوبة ستنجم عنه فوائد إنسانية واقتصادية واجتماعية وبيئية.

٢٠- ويتضمن الطلب معلومات أخرى ذات صلة بالموضوع قد تفيد الدول الأطراف أثناء النظر في الطلب. ومن هذه المعلومات جدول يقارن المعلومات الواردة في الطلب الحالي بالمعلومات الواردة في الطلب الذي تمت الموافقة عليه في عام ٢٠٠٨. ولاحظ فريق التحليل أنه لم ترد في الطلب أي معلومات بشأن عدد الضحايا وأعمارهم ونوع جنسهم مع أنه يشير إلى ورود تقارير عن استمرار وقوع ضحايا.

٢١- ولاحظ فريق التحليل أن زمبابوي لم تف بالالتزام الذي قطعته على نفسها، كما هو مدوَّن في قرارات الاجتماع التاسع للدول الأطراف، للوقوف على الحجم الحقيقي للتحدي المتبقي ولوضع خطط تبعاً لذلك تحدد بدقة المدة الزمنية التي سيتطلبها إتمام تنفيذ ما هو مطلوب بموجب المادة ٥. ولاحظ فريق التحليل أيضاً أن زمبابوي قد أشارت إلى أنه قد تعذّر عليها تنفيذ الالتزامات التي كانت قد قطعتها على نفسها في طلب التمديد الأول لأنها لم تحصل على مساعدة كافية من المجتمع الدولي.

٢٢- وأشار فريق التحليل إلى أنه على يقين من أن زمبابوي ستكون قد نفّذتّ التزاماتها ببناء قدراتها وتحسين فعاليتها وإجراء عمليات المسح المطلوبة والاتصال بالجهات القادرة على تقديم المساعدة لها بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، مع أنه يبدو أن زمبابوي تملك من الدراية ما يكفي لتمكينها من وضع خطة لتنفيذ التزاماتها بموجب المادة ٥ خلال فترة معقولة. ولاحظ فريق التحليل أيضاً اعتزام الدولة الطرف استئناف جهودها للوقوف على الحجم الحقيقي للتحدي المتبقي ولوضع خطط تبعاً لذلك تُحدد بدقة المدة الزمنية التي سيتطلبها إتمام تنفيذ ما هو مطلوب بموجب المادة ٥ مع أنه من المؤسف أن تعجز الدولة الطرف عن تحديد كمية العمل المتبقي وكيفية إنجازه بعد مرور نحو ١٢ سنة على دخول الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة لها. ويلاحظ فريق التحليل أن زمبابوي، بطلبها تمديد الأجل المحدد لها بمدة سنتين، ترى أنها ستحتاج إلى سنتين ونصف السنة تقريباً، ابتداءً من تاريخ تقديم الطلب، لكي تتضح لها الصورة بشأن التحدي المتبقي ولكي تضع خطة مفصلة وتقدم طلب تمديد ثالثاً.

٢٣- ولاحظ فريق التحليل أنه بالرغم من أن زمبابوي قد أوضحت أن الدعم الخارجي ضروري لتنفيذ الخطة الواردة في طلبها تنفيذاً كاملاً، فإن بإمكانها أن توحي بقدر أكبر من

الثقة للجهات القادرة على تقديم المساعدة وذلك عن طريق النهوض بدورها الوطني باعتبارها صاحبة الشأن وتعزيز ما تبذله من جهود لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية بطرق قليلة التكاليف، بما في ذلك من خلال اعتماد معايير وطنية تتقيد بالمعايير الدولية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام وإنشاء سلطة مدنية لإزالة الألغام.

٢٤- ولاحظ فريق التحليل أن الأجل المحدد في الطلب سيساعد زمبابوي وجميع الدول الأطراف، إلى حد كبير، في تقييم التقدم المحرز في التنفيذ أثناء فترة التمديد. كما لاحظ فريق التحليل بصفة خاصة الالتزامات التي قطعتها زمبابوي على نفسها بأن تُجري، خلال اثني عشر شهراً، مسحاً غير تقني للمناطق الأربع "المجهولة" (روشينغا ولوسولو وموكومبورا وكاريبا) ومسحاً تقنياً لأجزاء من حقول الألغام الخمسة "المعروفة"، وبأن تنقل مقر مركز العمل المتعلق بالألغام في زمبابوي، خلال اثني عشر شهراً، "إلى خارج موقع التجمع العسكري" وبأن تضع معايير في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام خاصة بزمبابوي، في غضون ٢٤ شهراً، تُستمد من المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام. وفي هذا الصدد، لاحظ فريق التحليل أنه سيكون من المفيد أن تقدم زمبابوي تقارير محدّثة عن المستجدات المتعلقة بهذه الالتزامات وغيرها أثناء اجتماعات اللجان الدائمة واجتماعات الدول الأطراف.